# تقرير الفعالية

## تحديات وفرص الانتقال الديمقراطي في السودان

الدوحة، قطر

31 تموز/ يوليو 2022

مركز دراسات النزاع والعمل الانساني
Center for Conflict and Humanitarian Studies

## 1. ملخص

استضاف مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني في الدوحة، يوم الأحد 31 تموز/ يوليو، السيد خالد عمر يوسف، وزير شؤون مجلس الوزراء بالحكومة الانتقالية السابقة والقيادي بالحرية والتغيير وعضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر السوداني، وذلك في محاضرة بعنوان: "تحديات وفرص الانتقال الديمقراطي في السودان". وقد أدار المحاضرة والنقاش الدكتور غسان الكحلوت، مدير مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني في الدوحة.

وتضمن جدول أعمال المحاضرة كلمة افتتاحية ألقاها الدكتور غسان الكحلوت، وملاحظات أساسية حول المتحدث وموضوع المحاضرة، تلتها مداخلة قدمها السيد خالد عمر يوسف، الذي ناقش تجربة الحكومة الانتقالية السودانية في عملية التحول الديمقراطي والتحديات التي واجهتها ضمن إطار تجربته رئيسًا لمجلس الوزراء بالحكومة الانتقالية السابقة. وتبعت مداخلته فقرة الأسئلة والأجوبة مع الحضور.

السيد خالد عمر يوسف حاصل على بكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الخرطوم، وحصل على الدبلوم العالي في التنمية والسياسات العامة من نفس الجامعة. التحق بالعمل السياسي في العام 1999 في جامعة الخرطوم من خلال تنظيم مؤتمر الطلاب المستقلين، وانتخب عضوًا في اتحاد طلاب جامعة الخرطوم، وتولى موقع السكرتير المالي في العام 2003، وهو أول اتحاد طلابي تنتزعه المعارضة من طلاب النظام منذ انقلاب 1989. واصل السيد خالد عمر يوسف نشاطه السياسي عقب التخرج بحزب المؤتمر السوداني في العام 2005، وانتخب أمينًا عامًّا للحزب في العام 2007، ليكون بذلك أحد أصغر من تولوا مثل هذا الموقع في الأحزاب السياسية السودانية. وتنقل في مواقعه في الحزب؛ فتولى مهام العلاقات الخارجية، وصار نائبًا لرئيس الحزب في العام

2016، ومن ثم عاد لتولي الأمانة العامة مرة أخرى في العام 2018. والسيد خالد عمر يوسف عضو تنسيقية تحالف قوى الحرية والتغيير، وهو الجسم القيادي للتحالف الذي قاد حراك ديسمبر 2018، وعضو المكتب التنفيذي للتحالف حاليًا. تقلد منصب وزير شؤون مجلس الوزراء في شباط/ فبراير 2021 في الحكومة الانتقالية التي أزاحها الجيش عن السلطة في تشرين الأول/ أكتوبر من ذات العام.

هذا وتأتي المحاضرة انسجامًا مع التزام المركز بالمعايير الإنسانية وتعزيز الحوار والمشاركة الجماعية وبناء السلام خلال مراحل الصراع وعمليات الانتقال.

**2. محاضرة عامة يلقيها السيد خالد عمر يوسف**

استهل السيد خالد عمر يوسف محاضرته بالإشارة إلى تجاوز السودان المنعطف الحرج، ومع ذلك فما يزال يمر بعقبات عديدة تعرقل تحوله نحو الديمقراطية. ثم بعد ذلك انتقل للحديث عن الفرص الحقيقية لاستعادة المسار الديمقراطي في السودان بصورة أفضل مما سبق، مستفيدين من التجارب الناجحة حول العالم. موضحًا أن التحول الديمقراطي في العالم في تراجع، فهذه ليست أفضل الأوقات في العالم التي مرت فيها موجات الانتقال الديمقراطي، وذلك حسب مؤشر الديمقراطية العالمي لعام 2021، الذي تحدث عن التراجع في انتشار الديمقراطية ككل، وأن حوالي 45% فقط من سكان العالم هم من يعيشون في ظل حكم أنظمة يمكن أن تسمى ديمقراطية.

وأشار إلى أنه يمكن أن يكون في بلدان يحكمها نظام ديمقراطي، مثل فرنسا، مؤشرات مقلقة حول مستقبل الديمقراطية، فهناك 80% من الفرنسيين أعربوا عن عدم ثقتهم بالأحزاب، وفي واحد من استطلاعات الرأي أعرب 25% من الفرنسيين أنهم ليس لديهم مانع من تسلُّم الجيش للسلطة.

يمكن أن يكون سبب هذه النتائج اليأس من السياسة الحزبية، لأنه في النهاية الديمقراطية ليست غاية وإنما هي وسيلة لتحسين حياة الناس.

انتقل السيد يوسف بعد مقدمته عن الديمقراطية العالمية للحديث عن السودان، وأكد أن المسار الذي تسلكه الديمقراطية السودانية معاكس للمسار المنحسر عند معظم الديمقراطيات. فحينما زات سامانثا باور، المديرة التنفيذية لوكالة المعونة الأميركية، الخرطوم قبل عدة أشهر من الانقلاب، قالت في لقاء لها مع رئيس الوزراء عبد الله حمدوك إن السودان يسير عكس الاتجاه العالمي الذي يشهد تراجعًا في الديمقراطيات. ويؤكد يوسف أن السودان لديه المساحة الكبيرة للتحول نحو الديمقراطية، على الرغم من العقبة التي شكلها انقلاب 25 تشرين الأول/ أكتوبر في هذا السياق، مشيرًا إلى أن المكون العسكري فشل في إنهاء الديمقراطية ككل، وما يزال أمام السودان فرصة كبيرة للتحول نحو الديمقراطية. وبعد مرور حوالي تسعة أشهر على الانقلاب، يمكن القول إن هذا الحدث لم يشهد تقدمًا كبيرًا، وما زال يمكن التغلب عليه؛ نظرًا لقوة الحركة الديمقراطية والمدنية في السودان وتمسكها باستكمال الطريق حتى النهاية.

وبتفصيل أكثر من الناحية النظرية أشار المتحدث إلى أن التحول الديمقراطي يعد مسألة معقدة ومركبة بحد ذاتها، ولها أبعاد عديدة، وما من تجربة في العالم تشبه التجربة الأخرى، وكل تجربة لها خصوصيتها، وهي تختلف باختلاف النظرة إليها. على سبيل المثال لا الحصر أشار السيد يوسف إلى تنوع وتعدد النظريات في العلوم الإنسانية والاجتماعية والسياسية، حيث إن هناك نظريات كثيرة ناقشت مسألة التحول الديمقراطي وعوامل نجاحه وفشله، فرجحت بعض هذه النظريات العوامل الاقتصادية بوصفها محفزات للتحول نحو الديمقراطية؛ مثل درجة الرفاهية والتحديث الصناعي في دولة ما، فالدول الفقيرة والمتخلفة اقتصاديًّا تكون احتماليات نجاح التحول فيها أقل.

في الوقت نفسه ثمة نظريات أخرى تربط التحول الديمقراطي بثقافة المجتمع، بناء على أن هناك ثقافات مفضية إلى التحول الديمقراطي، وهناك ثقافات لا تقبل التعايش مع الديمقراطية. ورأي ثالث تحدث عن العامل الاجتماعي ومدى مساهمته في نجاح التحول الديمقراطي.

هذه النظريات – من وجهة نظر المتحدث – تعد قاصرة عن التفسير الشامل لظاهرة التحول الديمقراطي، ومن الواضح أن الخصوصية التي تحملها كل تجربة لها أهميتها في هذا المجال. وأشار إلى أن هناك إجماعًا على أن لخيارات الفاعلين الرئيسيين داخل حلبة الصراع في مكان معين تأثيرًا رئيسًا في التوجه الذي يمكن أن تسير نحوه الديمقراطية، ومن ثم يمكن الاستنتاج أن الديمقراطية يمكن أن تكون وسيلة لتسوية المصالح المتناقضة حينما تفشل القوى الرئيسة في الهيمنة على الأوضاع منفردة. وعليه تكون نهاية الصراع – وفقًا للمتحدث – حينما تتفق جميع الأطراف على قواعد وحدود داخل الساحة السياسية، وذلك من خلال السماح بتوسيع قاعدة المشاركة، وإتاحة الفرصة لجميع الأطياف والمكونات في التنافس على السلطة، وهذا يكون في إطار الحفاظ على الحريات المدنية والأساسية.

وعليه، إذا ما قرأنا المشهد السوداني فسنجد أنه منذ استقلال السودان وهو عالق في صراعات مستمرة حول السلطة. وأكد المتحدث أن خاصية التعدد والتنوع التي يتميز بها مجتمع السودان جعلته يعايش مراحل تاريخية مستمرة من المعاناة واتقاد الصراعات والنزاعات حول السلطة ذات الأبعاد المختلفة من مكافحة السودانيين للأنظمة الشمولية والديكتاتورية وحدوث الانقلابات العسكرية، وهو ما تسبب بانقسام السودان سابقًا. وأضاف أن استمرار السودان في الخوض في هذه الدوامة من الانقسامات والصراعات قد يهدد بانقسامه مرة أخرى، وهو ما يؤكد ضرورة خلق

مشروع وطني موحد للحؤول دون ذلك، معتبرًا أن الديمقراطية هي الحل الوحيد لإنهاء الصراعات والانقسامات التي نراها داخل المشهد السوادني الآن.

### 3. حراك ديسمبر واستعادة المسار الديمقراطي في السودان

انتقل السيد خالد عمر يوسف بعدها للحديث عن تفاصيل حراك ديسمبر وتوجهات الأحزاب والقوى السياسية الفعالة فيه، وتحدث عن سيطرة العسكر على الحكم بعد التوصل إلى اتفاق الوثيقة الدستورية عام 2019، والأخطاء التي ارتكبها كل من المكونين العسكري والمدني في هذه التجربة، مشيرًا إلى أن فهم التجربة السابقة مهم ليكون نقطة انطلاق في هذا السياق.

تراوحت الفترة السابقة بين تيارين؛ الأول هو التيار الذي قاد التجربة واتخذ من النقد منهجًا من أجل التبرير، والثاني هو التيار الذي كان يبحث عن الأخطاء والقصور خلال المرحلة الانتقالية ويستخدمه للتجريم، والمنهجان – من وجهة نظر المتحدث – لا يقدمان حلولًا لاستعادة المسار الديمقراطي في الوقت الحالي. كذلك فإن هذين المنهجين يزيغان البصر عن المشاكل الحقيقية التي واجهت المرحلة الانتقالية. ويرى المتحدث أن المرحلة السابقة بُنيت وفقًا لميزان قوى محدد. وأشار إلى أن البعض يرى أن آفة المرحلة الانتقالية السابقة هي أن المكون العسكري كان جزءًا من المعادلة، وهذا منهج مختلف في قراءة التاريخ، فلا يمكن محاكمة ما حدث قبل ثلاث سنوات بأدوات الوقت الحالي، لافتًا الانتباه إلى أن ما حدث قبل ثلاث سنوات لم ينشأ بشكل رغبوي، بل ما خلق المعادلة التي وجدت في السابق هو توازن القوى الذي كان على الأرض حينها.

وفي سياق حديثه عن تجربة الحكومة الانتقالية السابقة، تطرق السيد يوسف للعراقيل التي واجهت الحكومة؛ المتمثلة برغبة الأطراف في خلق تحول آني وفوري، موضحًا أن عملية التحول لا تحدث بين عشية وضحاها، بل يجب أن تكون تدريجية لتنضج وتثمر، والتسريع فيها مع بحث حلول

جذرية سريعة سيساعد في عرقلة العملية وسيعرضها للخطر، ومن ثم أكد ضرورة فهم التجارب السابقة فهمًا أعمق، وتجنب أخطاء الأطراف فيها، مع ضرورة فهم توازنات القوى خلال السنوات الثلاث السابقة؛ بين "القوة المدنية التي لديها قوة الشارع والجماهير"، و"القوة العسكرية التي تمتلك قوة السلاح والمال والتحالفات الإقليمية"، لمنع حدوث التصادم بين الأطراف مجددًا، والسعي لخلق قاعدة اجتماعية واسعة.

## 3. تجربة الحكومة الانتقالية السابقة

ولتوضيح المقصود بتفصيل أكثر، أشار المتحدث إلى أحداث 6 نيسان/ أبريل 2019، حينما اتخذت قوى الحرية والتغيير قرارًا استراتيجيًّا في الدعوة إلى مسيرة مليونية تسير نحو القيادة العامة للقوات المسلحة، ورُفعت مذكرة للجيش آنذاك تذكر الأسباب التي توضح لماذا على القيادة العامة للقوات المسلحة أن تنحاز لمطالب الشعب السوداني وتزيح نظام البشير والإخوان المسلمين عن المشهد السياسي والسلطة في السودان، وتفتح الباب بدلًا من دولة الحزب الواحد إلى دولة الوطن، ومن ثم سار المدنيون نحو القيادة العامة للقوات المسلحة وطلبوا منهم مطالب محددة لتشكيل وضع جديد في البلاد، وبهذا يكون معظم المساهمة في هذا الوضع الجديد عائدًا للحركة الجماهيرية التي سعت للتغيير، وواحد بالمئة من التغيير كان بدور من القيادة العامة للقوات المسلحة، التي وضعت الرئيس السابق عمر البشير في السجن، وبناء عليه فمن يحدد المستقبل هما الطرفان اللذان كان لهما دور في التغيير وإسقاط النظام السابق. لذلك، لم يكن النقاش مع المكون العسكري، في تاريخ 13 نيسان/ أبريل مجرّمًا؛ لكونهم ساهموا في الوضع الجديد أصلًا.

بعد ذلك، أوضح المتحدث الصدام الذي تلا الثورة بين إرادتين تتمثلان في إرادة المكون العسكري، الذين أرادوا تأسيس مجلس عسكري مدة سنتين للتحضير للانتخابات، مع تفرغ المدنيين للتجهيز

لها، وفي المقابل رفض المكون المدني السيطرة العسكرية الكاملة على مقاليد الحكم والسلطة؛ لمنع استنساخ تجربة عام 1985 والتجارب التي سبقتها، ومن ثم طرحوا وجود حكومة مدنية في السلطة تقود المرحلة الانتقالية، ومن هنا بدأ التفاوض بين المكون العسكري والمدني. وأشار المتحدث إلى أن أهداف المكون المدني كانت واضحة ومحددة، وتركزت على أن تكون السلطة الحقيقية بيد المدنيين، على أن تكون هناك مشاركة رمزية من المكون العسكري بدون هيمنة على مقاليد الأمور، لافتًا الانتباه إلى أن هذه القوة الرمزية للمكون العسكري التي ذكرت في الوثيقة الدستورية التي تلت مرحلة المفاوضات مختلفة عن القوة الحقيقية التي يمتلكها المكون العسكري في الميدان.

بعد الثورة التي أطاحت بنظام البشير امتلك المكون المدني قوة اكتسبها من قوة الجماهير التي خرجت للشارع آنذاك، لذلك نجد أن الوثيقة الدستورية أعطت كامل الصلاحيات التنفيذية لمجلس الوزراء مشكلًا من المدنيين بدون تدخل من العسكر، كما أعطت الصلاحيات التشريعية للمدنيين مع تدخل محدود جدًّا من المكون العسكري. وركزت الوثيقة الدستورية والمفاوضات التي تلتها بعد ذلك على أن تكون القوة بيد المدنيين مع صلاحيات رمزية للمكون العسكري، وسادت قناعة في ذلك الوقت لدى المكون المدني بأن الاتجاه في المسار المعاكس سيفشل المرحلة الانتقالية. وأشار المتحدث إلى أن العساكر وقعوا على الوثيقة الدستورية من أجل الانحناء أمام العاصفة، مع وجود نية لديهم بتغيير الأوضاع بعد ذلك باستخدام أسلوب الأمر الواقع.

## 4. عقبات التحول الديمقراطي في السودان

تابع المتحدث مداخلته بالإشارة إلى عقبات المرحلة الانتقالية، التي يمكن تلخيصها بتفتت الجبهة المدنية خلال المرحلة الانتقالية التي عايشها السودان. واجهت هذه المرحلة عقبة تمثلت في تضييق قاعدة المشاركة في الانتخابات، وقد شكل ذلك عقبة أخرى عقدت عملية الانتقال الديمقراطي.

وأضاف أن توسيع المشاركة في السلطة شرط ضروري للانتقال، مؤكدًا أن نجاح الانتخابات وصولًا إلى الانتقال الديمقراطي الناجح يعتمد أيضًا على توسيع قاعدة المشاركة. يضاف إلى هذه العقبات التحديات التي يواجهها القطاع الأمني والعسكري في السودان.

واجهت المرحلة الانتقالية السابقة عقبة أخرى تتمثل في عدم ترتيب الأولويات في الساحة السودانية، والمطالبة بسرعة التغيير، وهذا لا يمكن أن يحدث، وفقًا للمتحدث؛ فالتحول إلى الديمقراطية يكون تدريجيًا، ومع ترتيب الأولويات وتوحيد الجهود. ويعتقد المتحدث أن أولوية الإصلاح الأمني والعسكري تتقدم في الملف السوداني، ولا يمكن التقدم في الملفات الأخرى ما لم يتم إصلاح هذين المجالين. ونظرًا لأن السودان يقع في محيط إقليمي – دولي معادٍ للديمقراطيات الناشئة، تتطلب وحدته بالضرورة حدوث هذا الإصلاح؛ من خلال الدعم باتجاه إيجاد جيش واحد يجنب الدولة الدخول في حالة تصادم بين المكونين العسكري والمدني.

إزاء هذا السياق، فالانقلاب رغم أنه قد فشل في تحقيق نتائجه لأن الحركة الديمقراطية مستمرة، كما يرى المتحدث، فإن النظام بقطبيه يسعى إلى دعم نفسه بالاستقطابات الاجتماعية، من خلال محاولاته تشييد سند اجتماعي له من خلال القبائل في السودان. وذلك ما يجعل الوضع الأمني في السودان خطيرًا؛ فالقاعدة الاجتماعية التي يحاول النظام برأسيه صنعها يعمل بعضها ضد بعض، وهو ما يزيد من حدة الاستقطاب الإثني والقبلي بطريقة لا تخدم السودان. يستدل على ذلك بالإشارة إلى ازدياد وتيرة العنف القبلي، خصوصًا بعد أحداث الانقلاب في مناطق مثل الكرينك والنيل الأزرق، معتبرًا هذا الأمر انعكاسًا طبيعيًا للتنافس داخل من قادوا الانقلاب على مخرجات الثورة والوثيقة الدستورية.

وصف السيد يوسف الوضع السوداني في ختام مداخلته بـ"الوضع الخطير"، وأن الفرصة الوحيدة لتحقيق عملية التحول والانتقال تكمن في التعامل مع هذا الوضع بـ"جدية". وعلى الرغم من العقبات التي واجهت السودان خلال المرحلة الانتقالية والانقلاب على نتائج تلك المرحلة، سلّط الضوء على أن الحركة الديمقراطية لم تتوقف منذ الإطاحة بنظام الرئيس السابق عمر البشير عن محاولات استعادة النظام الديمقراطي في السودان، وأشار إلى أن حراك ديسمبر أدى إلى توسع الحركة الشعبية المطالبة باستعادة الديمقراطية في السودان. وأوضح أن هذا الحراك قد أدى إلى تغيير الأوضاع السياسية تغييرًا ملموسًا، ومن هذه التغييرات أنه على الرغم مما مرّ به السودان من الانقلابات العديدة التي جعلت من فكرة الحكم العسكري ليست غريبة، فإن الواقع الحالي مختلف، وأصبحت فكرة الحكم العسكري غير واردة. رسّخ حراك ديسمبر قناعة لدى المدنيين أنه لا يمكن التعايش في ظل حكم العسكر، وبيّن أن العسكر لا يمكن أن يحكموا السودان الآن منفردين.

## 5. فقرة الأسئلة والأجوبة

تلت المحاضرة جلسة الأسئلة والأجوبة، وتضمنت الحديث عن محاور متنوعة تتعلق بعنوان المحاضرة، ودارت حول الوضع السياسي للسودان وتاريخه من الانقلابات العسكرية إلى حين تأسيس حكومة انتقالية جديدة، إضافة إلى المواثيق الدستورية ومدى التزام الأطراف بها، مع بحث فرص تحقيق الانتقال الديمقراطي.

وتطرق السيد خالد عمر يوسف إلى ضرورة توسيع قاعدة الحوار بين الكل السوداني، كما أشار إلى عجز الحكومة عن القيام بمهامها على نحو جيد. وأوضح أن اتفاقيات السلام التي وقعت في السودان قد جرت في ظل أنظمة شمولية، ودون الالتزام بها، ووفقًا لرأيه لا يمكن الالتزام بهذه الاتفاقات دون وجود حكومة ديمقراطية.

في معرض الحديث عن حكومة الإنقاذ أوضح أن مسألة الخدمة المدنية والدمار الذي حلّ بها خلال المرحلة السابقة كانت من أكبر التحديات التي واجهتها الحكومة، على الرغم من استعانة الأخيرة بخبرات لتقييم الخدمة ووضع خطة لإصلاحها، فمع ذلك بقيت الخدمة المدنية "كسيحة" وعاجزة عن القيام بمهامها، ولا تزال هناك حاجة إلى تفعيل آلية الحوار بين الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسة.

وأجاب السيد يوسف عن تساؤل حول تاريخ السودان السياسي، فأشار إلى أنه تاريخ مليء بالانقسامات والانقلابات العسكرية، وفي ضوء التجربة الحالية يجب تجنب تكرار التاريخ؛ من خلال تغييب أي حاضنة سياسية تدعم أية عملية انقلابية في المستقبل.

وأكد السيد يوسف مجددًا – في إجابته عن أحد التساؤلات حول موازين القوى داخل السودان – ضرورة فهم واستيعاب هذه التوازنات لجعل عملية تأسيس الحكومة الانتقالية أسهل وأيسر، وذلك مرهون بتفعيل آلية الحوار بين الأطراف لوضع ترتيبات دستورية جديدة تساعد على اختيار مجلس الوزراء ومجلس السيادة وتحديد مهام المرحلة الانتقالية. وأشار إلى أن الأطراف تسعى لمخاطبة المجتمع الدولي لتيسير العملية وتسهيلها، مشيرًا إلى أن المرحلة تواجه صعوبات وعقبات عديدة تجعل هذا الأمر معقدًا.

وفي ردٍّ على تساؤل حول اتهام قوى الحرية والتغيير بخيانة المواثيق وإقرارها بعدم مشاركة السلطة، أجاب السيد يوسف أن العملية السياسية هي فعل متحرك وليس جامدًا، وأن قوى الحرية والتغيير كانت قد ارتأت ضرورة المشاركة، في سياق مراجعة أخطاء التجارب السابقة والتعلم منها، وأنها حرصت على إعلام الجميع بمشاركتها مع حتمية امتلاك المدنيين لمقاليد السلطة.

وأشار أيضًا إلى أن الأخطاء السابقة كانت نتيجة تجاوزات العسكر العديدة لصلاحيات المدنيين والتعدي على المواثيق الدستورية، وغض الأخيرين الطرف عنها. ومعالجة الأخطاء السابقة تتطلب بالضرورة وجود استراتيجية مدنية موحدة في الوسط السياسي لمنع حدوث أية انتهاكات مستقبلية لهذه المواثيق، والحفاظ على السلطة بقبضة المدنيين. وعليه، يجب على الحكومة الجديدة إدراك القصور في تجربة الحكومة السابقة خلال المرحلة الانتقالية، واعتبار الديمقراطية عنصرًا أساسيًّا لا بديل عنه.

## 6. الرسائل الرئيسة

بشكلٍ عام، ركزت المحاضرة على مرحلة الانتقال الديمقراطي في السودان وراهنيتها في ظل الأوضاع التي تمر بها البلاد. وناقشت كذلك تحديات المرحلة الانتقالية التي واجهها السودان بعد ثورة ديسمبر، وعرضت تجربة الحكومة الانتقالية السودانية خلال تلك المرحلة، وناقشت بالتفصيل تحديات هذه المرحلة الصعبة والدروس المستفادة منها. وتناولت المحاضرة كذلك الفرص التي تتوافر لدى السودانيين، والتي تقوم على عوامل داخلية وإقليمية ودولية، من أجل نجاح التحول الديمقراطي وإنهاء سياسة التفرد في الحكم وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل الكل السوداني.

وختامًا، أكّدت المحاضرة أن التحول الديمقراطي الناجح يحتاج إلى استيعاب التنوعات الفكرية والتوجهات السياسية داخل السودان، فأي تحول نحو الديمقراطية لا يمكن تحديده باتجاه واحد فقط. كما لا يمكن حكم السودان بدون معادلة يرى فيها الجميع نفسه في مرآة الدولة ويكون ممثّلًا وحقوقه مصونة وفقًا للقانون والدستور، وعلى قاعدة المساواة ودون تمييز.

تجدر الإشارة إلى أن المحاضرة عُقِدت وجاهيًّا في مركز دراسات النزاع والعمل الإنساني بالمبنى الثقافي. وبُثَّت مباشرة على وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للمركز، وأرفقت معها الترجمة إلى اللغة الإنجليزية.